

الأوضاع الاجتماعية في فلسطين خلال العهد العثماني

د/ محمد عبد الرؤوف ثامر

الطالبة/ دجاج فاطمة

قسم العلوم الإنسانية/ جامعة الشهيد حمه لخضر / الوادي

الملخص:

المقال عبارة عن دراسة اجتماعية تاريخية للمجتمع الفلسطيني خلال العهد العثماني حيث يدرس البناء السكاني لهذا المجتمع ومميزاته خلال الفترة المحددة في العنوان " الفترة العثمانية من القرن 16 الى القرن 20" ويحدد طبيعة العلاقات المختلفة بين مختلف الفئات والعوامل المتحركة فيها، ويبرز اثر التنظيمات العثمانية على الواقع الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، السلطة العثمانية ، الأشراف و الأعيان، عامة الشعب، العلماء.

résumé

C'est une étude sociale historique de la société palestinienne durant la période ottomane, qui analyse la structure de la population et ses caractéristiques pendant la période "La période ottomane du 16ème au 20ème siècle", et définit la nature des différentes relations entre les différents

groupes et les facteurs qui le contrôlent, Et l'impact des .organisations ottomanessur la réalité sociale

مقدمة:

تتميز المجتمعات عموماً بتعدد عناصرها ومقوماتها البشرية والمادية، كما إن المجتمعات البشرية ذات أصول مختلفة وذات انتماءات متعددة وأبعاد جغرافية مترامية، لذا فحركيتها فيما بينها عن طريق المحركات مثلاً تفرض منطقتها الغالب بإحداث تداخل في السلوكيات و واقعا اجتماعيا جديدا، قد يساير المتغيرات ويقبل بها أو يرفضها ويتنفض عليها، كل هذا بفعل عاملي التأثير والتأثر.

المجتمع الفلسطيني هو الآخر لن يشذ عن القاعدة العامة المرتبطة بالتأثير والتأثر، فقد عرف تداخلا وتمازجا بين عدة عناصر وقوميات، عرف تباينا واختلافا واضحا بين مختلف القوميات والجنسيات منذ أقدم العصور.

خلال العهد العثماني منذ القرن الـ16 م إلى أوائل القرن العشرين تميزت الأوضاع الاجتماعية في فلسطين بعدة مميزات وتحولات على مستوى التركيبة البشرية أو على مستوى العلاقات العامة بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، وغيره من بقية الفئات. وقد صنع هذه التحولات النظام السياسي القائم وعلاقته بفئات المجتمع الفلسطيني العشائري بطبعه، والتنظيمات والإصلاحات العثمانية المعتمدة منذ القرن الـ19، والحراك الاجتماعي القائم من قبل الوجهاء والأعيان والعلماء وغيرهم من بقية الفئات.

نهدف من خلال هذا المقال إلى فك الإشكال المتعلق بمدى مساهمة الوجود العثماني في فلسطين على صياغة واقع اجتماعي معلوم ومرسوم وفق أهداف وقواعد عامة، وهل استطاعت الدولة العثمانية إحداث تغييرات على مختلف الأنماط الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني؟ أو بصيغة أخرى إلى أي مدى ساهمت الدولة العثمانية في إحداث تغييرات في الأوضاع الاجتماعية لفلسطين خلال الفترة السابقة الذكر؟

لنا نحب عن هذه الإشكالية وفق النقاط التالية والتي ستكون عناصر هذا المقال:

- 1- البناء السكاني في فلسطين
 - 2- النمو الديمغرافي لسكان فلسطين خلال الحكم العثماني
 - 3- العلاقات بين السلطة والمجتمع
 - 4- مميزات المجتمع الفلسطيني خلال الحكم العثماني
 - 5- العلاقات بين السكان في فلسطين خلال الحكم العثماني
 - 6- القضاء والتشريع
 - 7- مكانة العلماء في المجتمع خلال الحكم العثماني
 - 8- أثر التنظيمات العثمانية على المجتمع الفلسطيني
- ثم نختم المقال باستنتاج ضمناه أهم النتائج المتوصل إليها

أولاً: البناء السكاني في فلسطين:

عرفت فلسطين على مر العصور خليطاً من الأجناس السكانية إذ يمكن القول أن كل شعب أو دولة قامت بينها وبين فلسطين صلة تركت على أرضها أقلية أو أثراً عرقياً. على أنه منذ الألف الثالث قبل الميلاد صارت الغلبة للعناصر السامية، و عاشت

الأقليات العرقية ضمن الإطار السكاني السامي الواسع و ذابت فيه الا اليهود و السامرة، فهم ساميون حافظوا على عزلتهم و أوجدوا لأنفسهم سياجا من التشريعات و التنظيمات مما عزز هذه العزلة¹. في القرن الثامن قبل الميلاد سكن فلسطين الكنعانيون و الأموريون، و قد هاجروا من شبه الجزيرة العربية شمالا و اليبسيون الذين سكنوا القدس، أما الأوائل سكنوا سهول فلسطين، في حين سكن الفينيقيون و العموريون الجبال . أما اليهود فلم يكونوا من سكان فلسطين، بل كانوا من المهاجرين اليها بشكل مؤقت و استقرارهم بها كان ضريبا.² و انتهت الى فلسطين في منتصف القرن 18 و 20 ق.م قبائل عربية خرجت من الجزيرة العربية بسبب عوامل الطرد أو الغزو، و لم تنقطع صلة فلسطين بالقبائل العربية بعد ذلك و مع الفتح الاسلامي و بعده خرجت قبائل أخرى لتستقر في فلسطين³.

عند قيام الفتح العربي كانت فلسطين تضم عناصر سكانية متعددة من الروم و الفرس و الزنج و اليهود و السامرة، و كان العرب أهم هذه العناصر و كانوا قبائل انتشرت في جنوب فلسطين و في شرقها و في البادية و هم في الغالب من العرب العاربة⁴. من أمثال قبائل لخم و جذام و عاملة و كنده و قيس و خزاعة و كنانة و الأزدي و خثعم و همدان و مذحج و الاشعريون و السكاسك و كنانة و ثقيف و هذيل و غيرها⁵. و لم تتغير خريطة توزيع القبائل في فلسطين على ما كانت عليه قبل الاسلام من يمانية و قيسية فالشمال كان قيسيا و الجنوب كان يمانيا⁶.

و نظرا لموقع فلسطين بين اسيا و افريقيا في قلب الوطن العربي و العلم الاسلامي و قربها من أوروبا و وجود الأماكن المقدسة للديانات الثلاث، و هذا ما جعل سكانها من أصول مختلفة و يبدو هذا التنوع واضحا في بيت المقدس اذ نجد بها مزيجا

من السكان من حيث توزع المذاهب ما بين مسلم و مسيحي و يهودي، و من حيث تعدد الأصول فهناك الأرمن و الأقباط و المغاربة و الشوام و العرب من الجزيرة العربية، و لا تنحصر هذه الظاهرة في القدس و حدها ولكنها ظاهرة وتكثر وتنتشر في باقي المدن⁷.

ثانيا :النمو الديمغرافي لسكان فلسطين خلال الحكم العثماني.

مع الدخول العثماني عرفت الاقطار العربية زيادة في عدد السكان و هذا يرجع الى استتباب الأمن و الرخاء العام في الدولة العثمانية⁸. و هناك من يرى أن عدد سكان فلسطين خلال ثلاث قرون من الحكم العثماني لم يختلف على ما كان عليه في القرن 16م حيث ظلت الزيادة و النقصان في عدد سكان البلد محدودين بسبب ارتفاع نسبة الوفيات⁹. و يرى بعض الباحثين أن العدد التقريبي لسكان فلسطين في القرن 16م قد بلغ 200.000 نسمة معظمهم ممن يقطنون القرى و يتراوح عدد السكان في مدن غزة و صفد و القدس و هي أكبر مدن أنداك من 5000-6000 نسمة و رغم ارتفاع عدد اليهود في فلسطين في القرن 16م بسبب توافدهم من اسبانيا وغيرها، و زيادة النشاط التجاري الاقليمي و قد تراجع عددهم مع القرن 17م و لم تعرف اعداد السكان في بدايات ق 17م لعدم اجراء احصاء دقيق للسكان في تلك الفترة و كانت الأرقام التي يعطيها الرحالة الذين زاروا المكان أرقاما تخمينية مثلا سنة 1806م كان عدد سكان القدس الاجمالي هو 8750 نسمة منهم 4000 مسلم .وفي سنة 1838م قدر عدد سكان القدس ب 15000-30000 معظمهم من المسلمين¹⁰. و قد قدر عدد سكان فلسطين في بداية القرن 19م بنحو 280.000 نسمة سكن معظمهم في الريف بينما شكل سكان المدن نسبة الخمس

تقريبا و شكل البدو أقل قليلا من الخمس، وكانت المدن الرئيسية التي يزيد عدد سكانها على 10 الاف نسمة هي عكا و القدس و نابلس و غزة ،و بينما كانت الخليل و يافا و جنين و صفد و طبريا و حيفا مدنا صغيرة يسكن كلا منها بضعة الاف فقط.بينماشهد النصف الثاني من القرن 19م ازديادا مطردا في عدد السكان نتيجة تحسن الاحوال الاقتصادية و الثقافية و الصحية فقد ارتفع عدد سكان فلسطين مع نهاية ذلك القرن الى نحو 600000 نسمة .

تميزت الفترة الممتدة بين الخمسينات و نهاية السبعينات بالتحول الديموغرافي الكبير حيث ارتفع عدد سكان فلسطين في تلك الفترة من 350000 الى 480000 نسمة و هذا يرجع الى التحولات التي شهدتها الفترة خاصة مع التنظيمات العثمانية¹¹ .

ثالثا:العلاقات بين السلطة والمجتمع

يمكن توضيح العلاقة بين السلطة و المجتمع من خلال ذكر بعض العناصر منها:

- باعتبار أن الدولة العثمانية دولة إسلامية تمثل خلافة المسلمين و لها صفة العالمية، فانه لم يكن فيها حواجز و حدود معينة تحجب العرب و تقصيهم عن الانخراط في هذه الدولة و إن كانت الجماعة الحاكمة في هذه الدولة تركية فان تركيتها هذه لم تكن على أساس الجنس و العرق و كانت الوظائف العليا في الدولة مباحة لجميع المسلمين و إن لم يتولوا السلطة السياسية مباشرة فإنهم تولوا السلطة الدينية¹² .

-و قد تمتع العرب و المسلمون بجميع الحقوق فالمسلم تمتع بحقوقه الشرعية و فرضت عليه واجبات متساوية و العربي المسيحي طبق عليه و ضع أي مسيحي آخر من رعايا السلطان و عاش الجميع في ظل قوانين شرعية مستمدة من الشرع¹³ .

-حافظ الحكام العثمانيون على مشاركة الشعوب العربية الإسلامية في الاحتفالات الدينية و مراعاة الشرائع الإسلامية و كل ذلك انعكس على تأكيد القيم و المبادئ الدينية في نفوس العرب المسلمين.

- لم يعمل العثمانيون على تغيير البناء الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي السائد عند العرب قبل القرن 16م بالتالي احتفظ العرب تحت الحكم العثماني بمؤسساتهم السابقة و لغتهم وعاداتهم و تقاليدهم.¹⁴ - كانت فكرة الحكم العثماني بسيطة فقد اقتضت وظيفة الدولة على حفظ الأمن و جمع الضرائب و الفصل في الخصومات و اعتبرت الخدمات العامة مسؤولية الأفراد و الجماعات¹⁵. كما أن الرعايا لم يتوقعوا من حكامها إصلاحات و لا إحداث تغييرات بل أرادوا من الحكومة أن يبقى كل شيء على حاله فالدولة الفضلى في عرف تلك العصور هي الدولة التي لا تتدخل في شؤون الرعايا و لا تتحمل إلا مسؤولية ضمان تطبيق الشريعة الإسلامية. كما لم يكن من حق الدولة إزالة الأمية و نشر العلم و تحسين الصحة و تحسين الاقتصاد، لأن الشعب هو الذي سيتحمل هذه المسؤوليات بحيث لم تتحمل السلطة الحاكمة مسؤوليات واسعة و لم يتحمل الشعب ثقل سلطة حاكمة تشرف على كل شيء و تتدخل في حياتهم فعاش كل قطاع من المجتمع حياة انطوائية مستقلة عن غيره لا يربطه بالآخرين إلا رباط الشريعة¹⁶.

رابعا: مميزات المجتمع الفلسطيني خلال الحكم العثماني

بقي المجتمع العربي في المشرق على ما كان عليه في عهد المماليك شديد التمايز بين قاعدة الخاصة أو الأعيان و العامة أو الجماهير من العمال و الفلاحين و الحرفيين و

سواهم، و استمر ذلك التمايز واضحاً حتى مطلع ق20م دون أن يقتصر على طائفة أو منطقة بعينها بل طال جميع الطوائف و المناطق، ويقصد بالعامية المحكومين من الناس في المدن و الأرياف على السواء، و الذين ليست لهم أية امتيازات و يعيشون من عرق جبينهم و يتعرضون لكل أنواع الضرائب و السخرة و يدفعون الجزية و الإتاوة، و يخضعون للسلطة المحلية و السلطة المركزية و هم الذين يعملون و لا يملكون. مقابل الأعيان الذين في الغالب يملكون و لا يعملون و يجبون الضرائب و لا يدفعونها، و يسيطرون على غالبية الإنتاج و لا ينتجون، و قد تشكلت الخاصة أو الأعيان كعصبيات عائلية ذات مصالح متجانسة حافظت عليها على الدوام رغم الصدمات المتكررة بين عصبية و أخرى¹⁷.

حظي رؤساء العشائر و الشيوخ و الأشراف بامتيازات في البلاد و كانوا يعيشون في بحبوبة من العيش¹⁸. و قد تولوا وظائف دينية كقضاة و كنباء الأشراف الحافظين لأنساب الأشراف من سلالة النبي صلى الله عليه وسلم، و هم طبقة الأرستقراطيين الوحيدين من حيث النسب، و كان هؤلاء جميعاً من سكان الولايات المحليين و هم من الأسر العربية الشريفة التي اشتهر عنها العلم و السيادة و الزعامة، و كان لها دور المقدمة كآل الخالدي و العلمي في القدس. و كانوا في عهد العثمانيين و قبلهم يقومون بدور الوسيط بين رجال السيف و السكان المحليين من عامة الناس، و كانوا في أهم الأمور موالين للسلطان مخلصين له مع كونهم في الوقت نفسه الزعماء في مدتهم. وقد حاول هؤلاء الحد من جماح السلطة العثمانية أو نفوذها و كان بوسعهم ذلك من خلال تعبئة الشعب إضافة إلى ما كان لديهم من نفوذ لدى أصحاب الوظائف الدينية في اسطنبول¹⁹.

على الرغم من أن عائلات العلماء في القدس كانت تتعاون مع السلطة المركزية في إسطنبول ولا تطمح إلى تسلّم السلطة بل تكتفي بدور الشريك للمسلمين، إلا أن القدس شهدت ما بين عامي 1703 و 1705 ثورة شعبية ضد السلطة الحاكمة، وقف على رأسها نقيب الأشراف من آل الحسيني، وشارك فيها سكان البلد من البدو والفلاحين وأهالي المدن.

اندلعت هذه الثورة على خلفية محاولات ولاية الشام جباية أكبر قدر من الضرائب من سكان القدس، واحتجاجاً على سياسة القمع والإرهاب التي كان يمارسها المحافظ على ألوية القدس وغزة كرد بيرام محمد باشا. وقد اعتصم العلماء في ساحة الحرم الشريف بعد صلاة الجمعة ودعوا أهالي المدينة إلى مواجهة الظلم ومقاومته، وهكذا بدأت الثورة في أوائل ماي 1703 م واستمرت سنتين ونصف السنة²⁰.

عرف هؤلاء بالأفندية لشغلهم مناصب دينية و إدارية محلية، و من أسباب سيطرة هذه العائلات على الحياة الاجتماعية في المتصرفية هو: انتسابها إلى الأشراف و كان هؤلاء يقيمون في العديد من المدن كالقدس و الخليل و غزة، و استغلت انحدارها من النسب الشريف في إحراز مركز ديني مرموق بين السكان من ناحية و في نيل عطف الحكام من ناحية أخرى و قد تثبت ذلك بإلمامهم بمستوى من التعليم الديني الذي كان سائداً آنذاك²¹. أما في المدن كانت النخبة المسيطرة في الفترة العثمانية تتكون من مزيج من كبار التجار و كبار العلماء، و قد ربح التجار أموالاً طائلة، كما كان كبار العلماء يستفيدون لا من رواتبهم و لا من التقدير الذي يحصلون عليه من السلطان و حسب ، بل من الأوقاف التي كانوا يديرونها و كانت تزيد من مداخيلهم إلا أنهم كانوا على صعيد الثرى مثلهم مثل التجار لا يستطيعون اللحاق بكبار

الموظفين المدنيين و العسكريين²². وفي النصف الثاني من القرن 19م عندما سيطر محمد علي باشا على الحكم في مصر اختلفت أساليب الحكم المصري لبلاد الشام عما كانت عليه في العهد العثماني، فقد حاولوا إخضاع العصابات القائمة و القبائل البدوية. و لم يألف السكان في لواء القدس تدخل الدولة في شؤون المجتمع، و نعم أصحاب العصابات المحلية و أبناء العائلات المتنفة على الحكم المصري لانتقاصه صلاحيات بعضهم و انتزاعه مقاليد الحكم من البعض الآخر، مستغلين تدمير الأهالي من بعض الإجراءات المصرية منها التجنيد الإجباري، و فرض ضريبة الفرد على الذكور و احتكار تجارة الحرير و إجبار الفلاح على زراعة محاصيل معينة ثم تجريد الأهالي من السلاح في مجتمع كان يرى أن الوسيلة لحماية الفرد و أمنه هي سلاحه²³.

و يعتبر البدو أحد العناصر الاجتماعية في فلسطين في هذه الفترة ومن مظاهر عيشهم الإقامة في الخيام و حماية بعضهم البعض، مثل أسرة آل طراباي التي كانت تسيطر على جبل الكرمل و كان هؤلاء الحكام يقدمون الهدايا للحكام العثمانيون من حين لآخر، مثل الخيول و الجمال القوية و كانوا يرسلونها مع أحد الباشوات، و لا يأخذونها بأنفسهم و لعل هذا يرجع إلى عدم ثقتهم بالأتراك.

و كان أمير آل طراباي يجمع الضرائب من الفلاحين المسلمين و المسيحيين في المناطق التابعة له في جبل الكرمل، و معظم البدو يربون الماشية و ثروة الأمراء الحقيقية تتألف من الخيول و الجمال و الأبقار و الخراف و الماعز و أيضا الحبوب، و يبادلونها في الموانئ لقاء البن و الأرز و الأقمشة و يبيعون الفائض من منتجاتهم، و يفضلون العملة الذهبية عن غيرها و يحتفظون بالكثير منها في خيامهم، و يعتمد البدو الى ختان أولادهم في سن معينة و في مجموعات و يشكل الختان و الزواج أهم حدثين يحتفل

بهما، كما أنهم يستعينون ببعض الخدام من الزنوج و المسلمين²⁴. و قد تحول البدو المسلحين الى عنصر هدد الأمن و الطمأنينة في الوقت الذي ضعفت فيه الدولة العثمانية و بلغت فيه الأزمات الاقتصادية حدا لا يطاق، و قد قام رجال الادارة العثمانية باتخاذ تدابير خاصة من الناحيتين الاجتماعية و الادارية في موضوع العربان، فقاموا بحل النزاعات التي نشبت بين العربان في منطقة القدس بواسطة من يرضونه حكما بينها، أو عن طريق التصالح دون أن يذهبوا بشكواهم الى المحاكم كما منحوا لهم الأراضي ليتحولوا لحياة الاستقرار²⁵.

كما حافظت الدولة العثمانية على الطوائف فكان المجتمع ينقسم الى طوائف لكل منها دستورها غير المكتوب من عادات و تقاليد مورثة و لها شيخ يتولى تنظيم علاقاتها بالدولة كما حظي أهل الذمة بالحرية في ممارسة شعائرهم و نشاطاتهم المختلفة و كان عليهم دفع الجزية فقط²⁶.

خامسا: العلاقات بين السكان في فلسطين خلال الحكم العثماني

تميز الحكم العثماني للمجتمع العربي بالسطحية و عدم القدرة على التغلغل و الغوص في أعماق حياة السكان في الوقت نفسه لم يعن كثيرا بما يجري في العالم لأن الشعب العربي كان منغلقا على نفسه محتفظا بتنظيمات العائلية و القبلية و عاداته و تقاليده و لغته، فلم يكن هناك تأثير و تأثر و أدى سوء الأوضاع الى انتشار الأمراض و بالتالي الى زيادة الوفيات مما تسبب في نقص السكان، و أدى عدم توفر الأمن الى كثرة غارات البدو على القرى و المدن، و زاد استغلال الأعيان للطبقة العامة²⁷.

ولعل أبرز مظهر سياسي قبلي في حياة سكان الريف الذين يشكلون معظم سكان فلسطين آنذاك انقسامهم الى قيسية و يمانية، وهذا من بقايا العصبية القبلية التي حملها العرب معهم من الجزيرة العربية الى مختلف مناطق بلاد الشام وغيرها، و قد بقيت هذه الانقسامات و ما ترتب عنها من منازعات بين السكان المحليين و القرى التي تتبعهم مادام الحكم العثماني ضعيفا و السلاح متوفر بأيدي السكان²⁸.

وقد نشبت بين الطرفين صراعات كثيرة مثل حرب الجبارات (يمن) مع الترابيين (قيس) استمرت نحو عقدين في الخمسينات و الستينات من القرن 19م، وفي أثناء الصراع نزح بعض الجبارات و نزلوا بلاد نابلس كحجة و الطيبة و غيرها، كما رحل عرب ابو كشك و الجرامنة فنزلوا نهر العوجا في ظهر يافا. و وقعت في عامي 1855 و 1856م معركة طاحنة بين الترابيين قيس و بين السواركة من قبيلة الجبارات اليمنية في منطقة القرارة قرب خان يونس، انتصر فيها الترابيين. كما وقعت حرب أخرى بين البدو بحراة عودة و عامر بين ترابين قيس و بين التياها يمن و استمرت نحو 20 عاما ما بين 1856-1875 و لم تتوقف الا بعد تدخل الحكومة العثمانية²⁹. كما وقعت بين القيسية و اليمنية في الخليل حروب حتى أن الناس لم يستطيعوا أداء صلاة الجمعة من الخوف و قد أعلن أهل المنطقة عن نيتهم ترك أوطانهم اذا لم يتم اخماد الحرب³⁰.

و في عام 1887م وقعت حرب بين الترابيين قيس و بين العازمة يمن استمرت نحو ثلاث سنوات و لم تخمد الا عندما وجه متصرف القدس حملة عسكرية بقيادة رستم باشا، الذي تمكن من اخماد الحرب عام 1890م و من جراء ذلك لم يكن أحد من القيسيين أو اليمنيين يجرؤ على المرور ببلاد الاخر معلنا شعار قومه³¹. على أن هذه

الصراعات تأخذ في البداية صراع أفراد، ثم تتحول الى عمليات ثأر قبلي لا تنتهي بين العائلات خلال عشرات السنين³².

استمر البدو على عاداتهم التي دأبوا عليها مثل الإغارة على القرى و القيام بأعمال السلب و النهب، على الرغم من دخول الفلسطينيين تحت الحكم العثماني الذي من المفترض ان يقوم بحماية كل السكان، بينما التحق قسم آخر بالقوات المسلحة التابعة للحكام المحليين و أصبحوا من جنودهم حتى إن مقاطعة اللجون تركت لطورباي³³. وكان البدو يشكلون عنصر عدم الاستقرار في الريف و على الطرق الرئيسية مثلما حدث سنة 1583م تمرد بدو نابلس و قتلوا عددا من السكان و فرضوا إتاقية على المسافرين إلى القدس و الخليل، وكان البدو الثائرين في منتصف القرن 16م في نابلس و اللجون من بني طرباي و بني توبة و بني حسن³⁴، كما تجاوزت اعتداءات البدو مناطق الحدود فوصلت ضواحي مدينة القدس، فقبيلة عرب التعامرة في ضواحي القدس منعت جباية الضرائب بقوة السلاح، أما قبائل الحدود مثل قبيلة العدوان التي كانت تستولي على محصولات الفلاحين الزراعية. و لم يكن في وسع متصرف القدس فعل شيء لهذا كان يتوود إلى شيخ القبيلة بالهدايا³⁵. مثلاً في عام 1584م تم توسيع الأراضي التي منحت للشيخ البدوي أبي أويس مقابل حماية الطريق الساحلي المؤدي الى رأس العين حتى أصبحت على شكل تيمار يبلغ ايراده السنوي 20000 اقجه، وقد كانت تحدث مناوشات بين العربان و القرويين مثل عام 1859م وقد حاول حاكم القدس ثريا باشا بذل جهده لتهدئة الأمور، و عاش الأهالي في طمأنينة و أمان. و كانت طريق الحج تمر من منطقة قبائل العربان في أراضي فلسطين، و هذا ما يمثل مصدر رزق عندهم فكانوا يحصلون على خراج سنوي يعرف بصره العربان، لئلا تتعرض

قوافل الحج للهجوم و ان تخلفت الدولة عن دفعها أو رأى العربان أنها غير كافية قام قطاع الطرق منهم بمحوم دموي على قوافل الحجيج و قتلوا و سلبوا³⁶، و لعل من أهم الأسباب التي أعطاهها الموظفون العثمانيون لتمرّد البدو و الفلاحين و القتال فيما بينهم هو غياب السلطة محليا، بسبب استدعاء حكام السناجق و جنودهم للمشاركة في حروب الدولة العثمانية خارج فلسطين، الأمر الذي مكن الثائرين الذين يقدرّون في سنح نابلس وحده بحوالي 7 آلاف بندقية من مهاجمة القرى و سلب المارة و قتل الناس، و قد استخدم العثمانيون البدو في قمع الفلاحين المتمردين.³⁷ و قد تحمل العامة من الشعب من الفلاحين و أصحاب الحرف العبء الأكبر فهم الذين يدفعون الضرائب و يجندون³⁸. و قد كانت الدولة العثمانية دولة اقطاعية في استغلال الأراضي فقد منحت الاقطاعات لأرباب الزعامة يستغلونها و يمارسون سلطاتهم الاقطاعية، في مقابل الالتزام بتقديم عدد من الجند للقتال مع السلطان و قد أدى هذا الى خلق طبقة من الاقطاعيين العسكريين³⁹. و قد كانت حيازة الأراضي حيازة مطلقة و عرضة للنهب و السلب و كانت السيطرة للقوى الاجتماعية الأكثر نفوذا، و لاسيما أعيان الريف و زعماء البدو و تجار المدن بالإضافة الى ممثلي السلطة المركزية و حكام الولايات، فالأراضي المملوكة ملكا خاصا ترتبط ارتباطا وثيقا بالمكانة الاجتماعية و النفوذ الشخصي للمالك الذي يقيم عليها و عانى العاملون فيها أشكالا عدة من علاقات الاستغلال و القهر الطبقي و السخرة و غيرها. و لكن قوى الاستغلال في المناطق و هي تمارس أبشع الأساليب ضد الفلاحين و الرعاة كانت بدورها عرضة للنهب من قبل سلطة أقوى منها رتبة وصولا الى الحاكم، و كانت الأسرة الاقطاعية لا الفرد الاقطاعي مصدر استقرار للسلطة الريفية و لضمان استمرارية الأعراف و التقاليد الاقطاعية المتوارثة عبر الأجيال⁴⁰. في 21 افريل 1857م أنشئ نظام قانوني لتسجيل

العقود المختصة بالأراضي و عالج هذا القانون مسألة منح سندات تفويض للمتصرفين بالأراضي الأميرية، الا أن القانون لم يضع حلا لمشاكل الأراضي فقد سجلت مساحات واسعة باسم السلطان و عدد من شيوخ القبائل و أثرياء الدولة، و لم يسجل باسم الفلاحين سوى قسم ضئيل من الأراضي و كان يحق لصاحب الأراضي التصرف بها⁴¹. و كان من طبيعة الالتزام أن أدى بالملتزمين الى استغلال الفلاحين لتأمين منافعهم بجميع الأموال التي دفعوها ثم تحقيق ربح خاص بهم . وقد أدى حق الالتزام الى خلق طبقة بين الدولة و الأهالي تتولى جمع الضرائب و كثيرا ما كان الملتزم يلجا للدولة لمساعدته في تحصيل الضرائب و خلال ذلك يتعرض الفلاحين للظلم و الاهانة من خلال النهب و المصادرة ممتلكاتهم و يسيئون بذلك الى الفلاحين و اقتصاد الريف و هو مادي الى حدوث اضطرابات و تمردات و هجرة الفلاحين الى المدن فتدهورت الزراعة⁴². هذا و قد استغلت طبقة الأشراف نفوذها لدى الدولة لتمارس نفوذها على الفلاحين، مستغلة سوء الأوضاع الاقتصادية و عسف الدولة و شدتها في تحصيل الضرائب من الفلاحين، و عدم رغبتهم في تسجيل أراضيهم باسمهم خوفا من دفع ضرائب أكثر لتضع يدها على أراضيهم الزراعية و تسجيلها باسمها، و بذلك تمتعت بأسباب القوة و النفوذ عندما تمكنت من جمع مقومات الزعامة و الشرف و العلم و المال، و بحكم المركز القوي الذي تمتعت هذه العائلات سنوات طويلة بسطت نفوذها على السكان المسلمين و غير المسلمين، و بحكم مركزها الاقتصادي و الاجتماعي مارست نفوذها على أصحاب الحرف و العمال و صغار التجار في المدن و على البدو أحيانا⁴³. و في هذه الفترة امتدت المدن الى الضواحي السكنية لمواجهة زيادة السكان، و كان الأغنياء يعيشون في مركز المدن قرب موقع السلطة أو في الحي الذي يتمتعون فيه بالنفوذ أو في أماكن أخرى بالضواحي، و كان أصحاب و صغار التجار و العمال

يعيشون في الأحياء الشعبية التي تمتد على طول طرق التجارة⁴⁴. أما العلاقة بين الفلاحين الذين كانت قراهم ملكا لهم و بين أعيان المدن فقد كان لكل قرية في قضاء القدس واحد أو لكثير من أفندية القدس لحماية مصالحها و الدفاع عن أفرادها لدى دوائر الحكم في المتصرفية، مقابل تقديم هدايا نقدية أو عينية الى الأفندي و تزويد منزله بالحبوب و الزيت و غيرها من المواد الغذائية، وهذا ينطبق على أعيان المدن الأخرى ففي قضاء غزة كان الفقر طاهرة عامة، و انحصر معظم الثروة الزراعية في أيدي عدد قليل من العائلات المتنفذة كما انتشر الربا في الأوساط الغنية.⁴⁵

و سبق و أن ذكرنا أن الدولة العثمانية حافظت على الطوائف المختلفة، و قد عاش في القدس الشريف الأقباط و الروم و الارثوذكس و الارمن و اليهود و السريان و الأحباش و البروتستانت و اللاتين، و كان المسلمون و اليهود و المسيحيون يعيشون في أحياء مختلفة من القدس يحافظ كل منهم على حياته الدينية و الاجتماعية بشكل مختلف عن الآخر، و لم يكن الفصل بين الأحياء فصلا رسميا يخضع لقواعد معينة بل كان نوعا من الانقسام المشروع تكون تلقائيا و اعترف به الجميع، فقد كان لكل ذي ديانة في اختيار المكان الذي يريده و الإقامة فيه، مثلا كان هناك عشر معابد يهودية داخل الحي المسلم و كان هناك عائلات في الحي المسيحي، و بين كنيسة القيامة و مورسيتان و خاصة في شارع داود اقيمت مآذن للمسلمين، و اسندت مسألة حماية مقام سيدنا عيسى من الخارج للمسلمين.⁴⁶ و بالتالي فان السكان في فلسطين من ذوي الأصول المحلية يتعايشون بعضهم مع بعض في أحياء واحدة و يتقاسمون السكن فيما بينهم، و هذا ما تدل عليه المحلات داخل المدن فإحدى محلات الرملة مثلا تضم 29خانة من المسلمين و 99خانة من المسيحيين⁴⁷. وسبق وأن ذكرنا

أن الأسر الشريفة المنتفذة بسطت نفوذها على السكان من غير المسلمين و حمايتها على الطوائف غير الاسلامية، فكانت بعض العائلات وثيقة الصلة بطوائف الروم و اللاتين و الأرمن و قد تولوا مسألة حل الخلافات بين الطوائف و الدفاع عن مصالحهم أمام الحكومة المحلية⁴⁸.

و قد أدت السياسة المالية العثمانية و ازدياد التجارة مع أوروبا الى تعاظم أهمية المسيحيين و اليهود في حياة المدن، و كان اليهود ذوي نفوذ كمقرضين و صرافين للحكومة المركزية أو حكام الولايات و الملتزمين بالضرائب، و على صعيد آخر كحرفيين و بائعين للمعادن الثمينة⁴⁹. و قد سيطر اليهود على الحركة التجارية و تمتعوا في المدن كصفد ودمشق مثلاً بنفوذ تجاري كبير، و كان لهم دورا بارزا في حيفا و عكا، كما سيطروا على أسعار النقد و تلاعبوا بها و سيطروا على القوافل التجارية ووصل اليهود و النصارى الى وضع اقتصادي و اجتماعي مرموق⁵⁰.

سادسا: القضاء و التشريع

كان السلطان العثماني يعين قاضي عسكر أفندي قاضيا للقضاة، و يختار هذا بدوره قضاة ينوبون عنه في الولايات، و كانت الهيئة الاسلامية في الدولة العثمانية تضم مناصب القضاء و الافتاء و التدريس، و كانت الشريعة الاسلامية مصدر القضاء في العهد العثماني و كان على القاضي أن يدفع مبلغا من المال عند تعيينه لأول مرة بالاستانة و كان يقوم بجمع رسوم عقد الزواج و الحج و القضاء⁵¹.

و قد تدخل الولاة و الأعيان في تعيين رجال الافتاء و عزلهم، و كان شيخ الاسلام يلبي رغبات الأعيان و السلطات المالية في تعيين رجال الافتاء، و لم ينتمي القضاء الى

عنصر أو أصل معين فقد وجد من بينهم التركي و العربي، و كانوا جميعا من الاحرار المسلمين الذين نشؤا نشأة اسلامية⁵².

و لم يستطع السكان المحليون اختراق مناصب القضاة الكبار الحنفيين، لأن العثمانيين كانوا يختارون القضاة من خريجي المدارس السلطانية في اسطنبول و يرسلوهم للعمل في الولايات، في حين أن السكان المحليين عينوا في منصب الافتاء الرسمي بالتدريج منذ القرن 18م وما بعده⁵³.

سابعا: مكانة العلماء في المجتمع خلال الحكم العثماني

كانت الثقافة في الفترة العثمانية في الأقطار العربية بمجملها دينية، و تعتبر بحكم شموليتها و تلاحق الأفكار فيها بين العلماء المسلمين من مختلف الاقطار العربية و الاسلامية واسطة ترابط بين هذه الاقطار⁵⁴. و كان الحج و المعاهد العلمية و الاتصال الثقافي من أوضح مظاهر هذا الترابط، حيث كان الحج مجالا للتبادل الثقافي فكان الحجاج من طلاب العلم و كان التعليم يؤدي وظيفة اجتماعية أكثر منها تعليمية، و قد حفظت المعاهد العلمية التراث الحضاري و قد كانت دمشق و القدس مراكز هامة لرجال العلم⁵⁵. و كان العلماء يتنقلون بين القدس و القاهرة و دمشق لطلب العلم أو للتدريس⁵⁶.

و شكل أغلب العلماء من سكان المدن النخبة الثقافية الاجتماعية بلا منازع، و لم يكن هناك رجال علم في ذلك العهد سواهم كما أدوا دورا سياسيا و إداريا مهما في أجهزة الحكم المحلية، فبالإضافة إلى وظائف القضاء و الإفتاء و نقابة الأشراف و

الخطابة و الإمامة و التدريس و غيرها، فان العلماء كانوا أعضاء بارزين في دواوين الحكام و مجالس الإدارة كما اشتغل بعضهم في التجارة و تولى إدارة الأوقاف و المؤسسات الدينية و الخيرية التي قدمت خدمات أساسية للسكان و كان هذا يعود عليهم بالنفوذ و المركز الاجتماعي⁵⁷.

و قد استأثرت القدس بأكثر من نصف العلماء في فلسطين إضافة إلى مدن فلسطين الداخلية كصنف نابلس والخليل حيث تضم فيما بينها 88.52 بالمائة من أعداد علماء فلسطين، في القرن 16م و هذا يرجع إلى الشهرة لمراكزها و المدارس الرفيعة المستوى التي تستقطب العلماء الأكفاء ذوي الشهرة الكبيرة، و في القرن 17م تزايد إتباع المذهب الحنفي من العلماء ، و يرجع هذا إلى حرص العلماء للحصول على المناصب الدينية الرئيسية، التي كان يشترط في صاحبها في الدولة العثمانية إن يكون حنفياً⁵⁸.. تقدمت عائلات الأعيان المحليين ملء الفراغ الناشئ بعد القضاء على نفوذ الشيوخ و الزعماء، فعززت مكانتها الاقتصادية والسياسية، واندلعت منذ أواخر القرن السابع عشر، صراعات بشأن السلطة والنفوذ بين العائلات القوية عُرفت فيما بعد بتحزبات القيس واليمن. وفي إطار هذه الصراعات راحت تنتشر في ريف فلسطين ظاهرة التسليح والتحزب ونشوء فئة مشايخ القرى والنواحي. ولم يكتف بعض هذه العائلات بدور الشريك للمتسلمين بل تطلع إلى الوصول إلى رأس الهرم الإداري داخل السنجق. ، وأبرز هذه العائلات آل النمر وجرار وطوقان في نابلس واللجون، وآل ماضي والزبادنة في الجليل، ومكي ثم أبو مرق في غزة. أما عائلات العلماء في القدس وخارجها فاكثفت بدور الشريك ولم تطمح إلى تقلد السلطة السياسية مباشرة⁵⁹. في النصف الثاني من القرن 19م و بعد أن كانت العلوم في نصفه الأول دينية أساساً فان

افتتاح المدارس التنصيرية الحكومية الحديثة في النصف الثاني أنشأ جيلا جديدا من المثقفين و لزيادة نفوذهم انخفض عدد العلماء التقليديين و اتجه الكثير من عائلات العلماء و الأعيان إلى التأقلم مع متطلبات العصر، فأرسلوا أولادهم لتلقي العلوم الحديثة أما العلماء الذين اكتفوا بثقافتهم الدينية و لاسيما الصوفية منها فقد خسروا بالتدريج مركزهم السياسي و كثيرا من هيبتهم و لم يبق لهم إلا المكانة الاجتماعية و انعكس هذا التحول بدوره على هوية النخبة⁶⁰.

للإشارة فان هذه الفترة شهدت انتشار أفكار بعيدة كل البعد عن الإسلام كالتمسح بالقبور و الحجب و السحر و الخرافات الدينية، وكانت المرأة شديدة الاعتقاد بالخرافات و الأوهام ولم يكن للبنات نصيب من التربية المدرسية⁶¹.

ثامنا: أثر التنظيمات العثمانية على المجتمع

إن من نتائج التنظيمات العثمانية أن أخذت الدولة بنظام الحكم المركزي، بعد أن تمكنت من القضاء على النظام الإقطاعي، إلا أن الأمر الوحيد الذي يؤخذ على الدولة العثمانية أثناء تطبيقها لهذه التنظيمات أنها غالت كثيرا في المركزية، ولم تطبق التنظيمات في جميع الولايات العربية والعثمانية في درجة واحدة من السرعة والشمول، كما وجدت صعوبة في تطبيقها في بعض الولايات الأخرى، فنجدها طبقت التنظيمات في ولايات الشام وسورية وبيروت وحلب ومتصرفية القدس قبل غيرها من الولايات العربية وبسرعة وشمول أكثر⁶². لعل الأمر يرجع إلى نفوذ الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات الكثيرة في هذه المنطقة، والساعية الى تطبيق تلك الإصلاحات التي تصب في مصلحتها. مع

وجود تحفظات لبعض الطوائف المتواجدة في المنطقة على حسب خصوصيتها ورؤيتها. خاصة من قبل العشائر وشيوخها.

و قد اصطدمت إصلاحات عبد الحميد في رفض العصبية المحلية و البدو لسياسة المركزية في الحكم و الخضوع لسلطة الحكومة المركزية كما تمثلت أيضا في مقاومة سكان المدن لنظام التجنيد الإجباري و في صعوبة إقرار المساواة بين الطوائف و مداخلات القناصل الأجانب الذين بحثوا عن ركائز لهم في لواء القدس و لما كان تطبيق التجنيد الإجباري احد عناصر السياسة العثمانية الجديدة فقد كانت مسألة اخذ العسكر من أقضية لواء القدس من أهم واجبات المتصرف لكن الأهالي و بخاصة في قضاء الخليل تهربوا من الخدمة العسكرية و لهذا تم استخدام العنف ضد من يرفض التجنيد⁶³.

و قد تركت التنظيمات العثمانية بصماتها على مختلف أنحاء فلسطين في الريف و المدينة كما أن مؤسسات الدولة العثمانية أخذت تتعامل مع مختلف فئات المجتمع و تقدم لها بعض الخدمات التعليمية و الصحية و غيرها و قد خسر الريف قدرا كبيرا من الحكم الذاتي الذي تمتع به أجيالا كثيرة تحت زعامة مشايخه المحليين اما سكان المدن و لاسيما النخبة منهم فكانوا أكثر استفادة من هذه التنظيمات وكانت مدينة القدس أكثر استفادة منها فكانت بمثابة عاصمة لفلسطين⁶⁴.

انعكست هذه الإصلاحات على الزراعة و التجارة في مختلف أنحاء فلسطين فقد أصبحت الارض ثروة يتزاحم الكثيرون على امتلاكها و الاستثمار في غرسها و زرعها و اخذ سكان الجبال الذين تزايد عددهم ينزلون الى أراضي الساحل و السهول فزرعوا و سكنوا في مناطق لم تكن اهلة. و شرع الكثير من العلماء في شراء الأراضي او في

الحصول عليها بطرق مختلفة فأصبح عدد كبير منهم في عداد كبار الملاك شبه الاقطاعيين و قد اتسعت الهوة الاجتماعية و الثقافية بين أهل المدن و الفلاحين كما أثرت سلبا على الفلاحين و الحرفيين و ارتفع مستوى المعيشة على نحو غير متوازي أدى الى ازدياد الفجوات الطبقية بين الاغنياء الجدد و الفئات الشعبية.⁶⁵

خلاصة:

و من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى النقاط التالية:

- لم يتدخل العثمانيون في البناء الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي لهذا المنطقة بل حافظوا على المؤسسات و النظم التي وجدوها قبلهم فلم يتدخلوا في شؤون المجتمع و تركوها لأهلها الذين تولوا الإدارة المحلية باسم العثمانيين. - حظيت العائلات الشريفة و التي يرجع نسبها إلى الرسول الكريم بمكانة مرموقة لدى السلطة العثمانية و في المجتمع المحلي و هو ما أعطاها القوة و النفوذ الأمر الذي مكنها من التحكم في بعض فئات المجتمع و فرض سيطرتها التامة عليها .

- يعتبر البدو من أهم العناصر المكونة للمجتمع الفلسطيني و قد أبقت السلطة العثمانية ادارة هذه المناطق بيد شيوخ و زعماء القبائل و كانت العلاقة بين الطرفين تضعف أو تقوى حسب طبيعة حكام الولاية و كان الأمراء يرسلون الهدايا للسلطان من حين لآخر كما عملت الادارة المحلية و السلطة معا على استرضائهم حيث كانوا يتمردون أحيانا و يقومون بعمليات سلب و نهب الفلاحين في القرى و قوافل الحجاج فخصصت لهم الدولة مبلغا ماليا لقاء عدم التعرض لهم و حماية طريق الحج .

-تميز المجتمع بوجود طبقة خاصة من الأعيان و الحكام المحليين الذين كانوا يمتلكون النفوذ و المكانة الاجتماعية و يحصلون الضرائب من الطبقة العامة من الحرفيين و الفلاحين الذين وقع على عاتقهم دفع الضرائب.-قامت العديد من الحروب بين القبائل التي كانت تنضوي تحت اسم القيسية و اليمينية و التي كانت تستمر سنوات طويلة و تتسبب في خسائر بشرية و مادية أثناء عمليات التخريب و الصراع.

-تسامحت الدولة العثمانية مع أهل الذمة الذين يعيشون في الولايات و منها فلسطين و بالتالي كان هناك تعايشا واضحا بين الطوائف المختلفة التي سكنت فلسطين و هذا واضح في كل المدن الفلسطينية حيث كانت المنازل و دور العبادة مجاورة لبعضها البعض حتى الأعيان كانوا على صلة وثيقة بهذه الطوائف و تولوا الدفاع عن مصالحها و حل الخلافات بينها و مع الوقت اكتسب أهل الذمة نفوذا اقتصاديا كبيرا.

-اكتسب العلماء انطلاقا من ثقافتهم الدينية مكانة اجتماعية مرموقة و هو ما أتاح لهم تولي مناصب دينية و أخرى ثقافية و سياسية و اقتصادية بل و كانوا تجارا أيضا ما زاد من قوتهم و نفوذهم .

الهوامش:

¹-نبیه عاقل، فلسطين من الفتح العربي الاسلامي الى اواسط القرن 4هـ/10م، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، ص294

²-طارق السويدان، فلسطين التاريخ المصور، الابداع الفكري، الكويت، 2004، ص28، 25.

³-نفس المرجع، ص28، 25.

⁴-.نبیه عاقل، المرجع السابق، ص292.

- ⁵ - كامل محمود خلة ، المرجع السابق ، ص 17.
- ⁶ - نبيه عاقل ، المرجع السابق ، ص 297.
- ⁷ - يحيى عبد الرؤوف عثمان جابر خصوصية المجتمع الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، ص 1.
- ⁸ - ألبرت حوراني ، الشعوب العربية، تعريب: أسعد صقر، دار طلاس، سوريا، د.ت.ن، ص 670.
- ⁹ - عادل مناع، أعلام فلسطين في اواخر العهد العثماني: 1800-1918، مؤسسات الدراسات الفلسفية ، القدس، 1995، ص 13.
- ¹⁰ - حسين أوزدمير، فلسطين في العهد العثماني و صرخة السلطان عبد الحميد الثاني ، دار النيل، مصر، 2013، ص 32.
- ¹¹ - عادل مناع، المرجع السابق ص 13.
- ¹² - عمر عبد العزيز عمر ، محاضرات في تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ت.ن، ص 21.
- ¹³ - جميل بيوض و اخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الامل للنشر و التوزيع ، لبنان ، 1992، ص 53.
- ¹⁴ - رأفت الشيخ، تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية، 1994، ص 38.
- ¹⁵ - محمد عبده عودة و ابراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر و التوزيع، مصر، 1989، ص 27.
- ¹⁶ - جميل بيوض و اخرون، المرجع السابق، ص 64.
- ¹⁷ - مسعود ضاهر ، الدولة و المجتمع في المشرق العربي 1840-1990، د.ت.ن، د.م.ن، 1991، ص 284.
- ¹⁸ - جميل بيوض و اخرون، المرجع السابق، ص 69.
- ¹⁹ - عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 22.

- ²⁰- عادل مناع، المرجع السابق، ص 21-32.
- ²¹- عبد العزيز عوض، متصرفية القدس اواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة، د.ت، ص 131.
- ²²- البرت حوراني، المرجع السابق، ص 269.
- ²³- عبد العزيز عوض، المرجع السابق، ص 127.
- ²⁴- عبد الكريم رافق، فلسطين في عهد العثمانيين من مطلع القرن 10هـ/ 16 مالى مطلع القرن 13هـ/ 19 م، د.م.ن، د.ت.ن، 787.
- ²⁵- حسين اوزدمير، المرجع السابق، ص 55.
- ²⁶- حسين اوزدمير، المرجع السابق، ص 56-57.
- ²⁷- جميل بيضون و اخرون، المرجع السابق، ص 69.
- ²⁸- نفسه، ص 69.
- ²⁹- كامل محمود نخلة، المرجع السابق، ص 19.
- ³⁰- حسين اوزدمير، المرجع، ص 55.
- ³¹- كامل محمود، المرجع السابق، ص 19.
- ³²- مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 293.
- ³³- حسين اوزدمير، المرجع، ص 54.
- ³⁴- عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص 786.
- ³⁵- عبد العزيز عوض، المرجع السابق، ص 129.
- ³⁶- حسن عبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص 786.
- ³⁷- حسين اوزدمير، المرجع السابق، ص 54.
- ³⁸- جميل بيضون، المرجع السابق، ص 69.
- ³⁹- ابراهيم ياسين الخطيب، المرجع السابق، ص 32.
- ⁴⁰- مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 197.

- ⁴¹-جميل بيضون ، المرجع السابق،ص64.
- ⁴²-إسماعيل أحمد ياغي ،العالم العربي في التاريخ الحديث ،مكتبة العبيكان،
السعودية،1887،ص78-79
- ⁴³-عبد العزيز عوض، المرجع السابق،ص131.
- ⁴⁴-البرت حوراني، المرجع السابق،ص670.
- ⁴⁵-عبد العزيز عوض ، المرجع السابق،ص132.
- ⁴⁶-حسين اوزدمير،المرجع السابق،ص54.
- ⁴⁷-عبد الكريم رافق، المرجع السابق،ص789.
- ⁴⁸-عبد العزيز عوض، المرجع السابق،ص132.
- ⁴⁹-البرت حوراني ، المرجع السابق ،ص281.
- ⁵⁰-ماجد بن صالح المضيان،اثر اهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية في الفترة1520-
1924م،رسالة ماجستير، كلية الدعوة و أصول الدين ،جامعة أم القرى بمكة،1955،ص33-
35.
- ⁵¹- ابراهيم حسين الخطيب، المرجع السابق، ص35.
- ⁵²-جميل بيضون ، المرجع السابق،ص59.
- ⁵³-عبد الكريم رافق، المرجع السابق،ص809.
- ⁵⁴-عبد الكريم رافق، المرجع السابق،ص789.
- ⁵⁵-ابراهيم حسين الخطيب، المرجع السابق، ص27.
- ⁵⁶-عبد الكريم رافق، المرجع السابق،ص788.
- ⁵⁷-عادل مناع، المرجع السابق،ص19.
- ⁵⁸-عبد الكريم رافق، المرجع السابق،صص789-794.
- ⁵⁹-عادل مناع، المرجع السابق،ص15-20.
- ⁶⁰-نفسه،ص20.

-
- ⁶¹-مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص295.
- ⁶²-ساطع الحصري، الدولة العثمانية والبلاد العربية، دار العلم الملايين، بيروت، 1960، ص94.
- ⁶³-عبد العزيز عوض، المرجع السابق، ص129.
- ⁶⁴-عادل مناع، المرجع السابق، ص15.
- ⁶⁵-نفسه، ص16-17.